وثيقة الائتلاف

المجتمع المدنيّ في سوريا: من جمعية أصدقاء إلى لجان إحياء

بقلم: عبد الرزاق عيد

منذ ما سميّ بـ «بيان الـ ٩٩» المُطَالِبِ بأولويَّة الإصلاح السياسيّ مدخلاً وحيداً لممكنات الإصلاح الاقتصاديّ والاجتماعيّ، والساحةُ السوريةُ تَشْهد حراكاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً. فكأنَّ المجتمع يتمرَّد على تأسُّنِهِ الذي طال عقوداً من الزمن، تخلَّى فيها ـ بملء إرادته ـ عن الشرعية الدستوريَّة باسم الشرعية الثورية الانقلابيَّة بحجّة «حرق المراحل»؛ وإذ به يكتشف، بكافة تياراته، حاجَتَه إلى إحياء مسيرة المجتمع المدنيّ، واستئنافِ سيرورتها التي توقفتْ منذ أواخر الخمسينيَّات، بعد أن تحوَّل المجتمعُ إلى مقبرة. وكأنَّ روح المطلق الهيغليّ الذي يرفرف فوق طيّات الزمان قرَّر فجأةً أن يحطّ في سنة ٢٠٠٠ في سوريا، ليتعيَّن هذا الروحُ في صيغة ثلاثيَّة: «المجتمع المدنيّ ـ الديموقراطيَّة ـ حقوق الإنسان». لقد انقدحتْ شرارةُ «روح العصر» أخيراً في حلكة ليل بهيمٍ طال... وطال!

كيف بدأت الفكرة؟

في بحر السنة الماضية (٢٠٠٠) بدأ لفيفٌ من المثقفين القيامَ بلقاءات دوريَّة، اختاروا لها اسم «جمعيَّة أصدقاء المجتمع المدنيّ». لكنْ مع توالي الأحداث، وتوسُّع جبهة المستعدِّين للعمل الاجتماعيّ، والتقوُّض التَدريجيّ لبسيكولوجية الخوف التي غَدَتْ وكأنَّها خصيصةٌ وطنيَّة، بدأ التفكير في تطوير الفعاليَّة. ولا شك أنَّ ردة الفعل العقلانيَّة الهادئة من قبل السلطة على «بيان الـ ٩٩» أَسْهم في إذكاء روح الأمل المتجاوب مع خطاب الإصلاح، وأَسْهم - من ثمَّ - في بزوغ إمكانيَّة المراهنة على صدقيَّة هذا الخطاب... ولو بحذر شديد: فقد عاشت البلاد طويلاً في فضاءات «خصوبة اللامتوقع»، حسب تعبير پرودون، حيث المجتمعُ والسلطةُ يتبادلان الحذرَ من مجهولٍ آتٍ غيرِ محدَّد، إذ حين تغيب سلطةُ القانون ويسود الطغيان يَسْبح الكلُّ - المجتمعُ والسلطة - في فلك الخوف. فالطغيان - تعريفاً - هو أن تتصرَّف دون انتظار حساب!

وهكذا بدأتْ لقاءاتُنا من جديد للبحث عن صيغ بديلة، تطوِّر آليات العمل وتفعِّلها، وتَطْمح إلى إنتاج خطاب قادر على تجاوز «خطاب الفكر اليوميّ»، وفق تعبير الشهيد مهدي عامل. فهذا الخطاب تخشَّب، وتخثَّر، وتصلبتْ شرايينُه في كل أشكاله السياسيَّة الرسميَّة (القوميَّة - الماركسيَّة) في سوريا، أيْ في خطاب الحزب الحاكم و«جبهته الوطنيَّة التقدُّميَّة»؛ فكان لا بدّ من تفجيره معرفياً وسياسيّاً وأسلوبياً.

لم يكن من السهل الوصولُ إلى صيغةٍ متَّفق عليها، ولاسيَّما أنَّ عددنا كمؤسِّسين لهذه اللجان كان حوالى ٢٠ مثقفاً، يتنوَّعون في أشكال إنتاجهم للثقافة: فلسفةً واقتصاداً وأدباً... ويتنوَّعون في مشاربهم الفكريَّة والإيديولوجيَّة، وفي مرجعياتهم السياسيَّة والحزبيَّة التي تحدَّروا منها، ليشكِّلوا سقفَهم السياسيَّ لمستقبلٍ عنوانُه: «لجان إحياء المجتمع المدنيّ». ولهذا كان لا بدّ من عدد من اللقاءات لتحقيق حدٍّ أدنى من انتظام شبكات التردُّد المفاهيميَّة لأجهزتنا المعرفيَّة. وفي هذا السياق تم اقتراحُ صيغة «إحياء المجتمع المدنيّ» بديلاً لصيغة «أصدقاء المجتمع»، إذ تبدّت لنا الصيغةُ الأخيرةُ مائعةً ورخوةً دلالياً على مستوى المحتوى المعرفيّ والوظيفة الأيديولوجيَّة والأداء السياسيّ. وأمَّا صيغة «إحياء المجتمع المدنيّ»، فقد بدَتْ وكأنَّها المعادلُ السياسيّ للسؤال النظريّ والفكريّ الذي يهيكل عملَ قطاعٍ واسعٍ من الفكر العربيّ في العقدَيْن الأخيرَيْن: وهو إحياء فكرِ عصرِ النهضة العربيّ (بشعاراته: تنوير - عقلانيّة - تقدّم - حداثة) بوصف هذا الفكر هو العمقَ التاريخيَّ الحقيقيَّ والمستمر لثقافتنا الوطنيَّة المعاصرة، في مواجهة الأطروحة التراثيَّة المحدثة التي تَبْحث عن الانتظام في استمراريَّةٍ تبدأ بابن رشد أو بابن حزم أو بابن خلدون!

ما هو الأساس النظريّ لاختيار هذه التسمية؟

يُطرح هذا السؤال في سياق ردود الفعل الهائجة على مصطلح «المجتمع المدنيّ» بوصفه مصطلحاً «غربياً»، ينساق لـ «الموضة»، وبوصفه «نتاجَ التآمر على النظام الاشتراكيّ» بسبب ظهوره في سياق انهيار النموذج البولونيّ. فقد عمد الخطابان القوميّ السلطويّ، والشيوعيّ الستالينيّ المعادُ إنتاجُه بـ «ثاتشرية كاريكاتورية»، إلى تأثيم مصطلح «المجتمع المدنيّ» بعَدّه مؤامرةً، واختراقاً قام به النفوذُ الأجنبيّ، وغزواً ثقافياً غربياً. ولكنّ هذين الخطابَيْن نسيا أنَّ المنظومات الفكريَّة القوميَّة والماركسيَّة التي يتبنّاها دعاتُهما هي نتاجُ عقل الألمان، لا نتاجُ عقل يعرب بن قحطان ! والحقّ أنّ معاركهم الفكريَّة هذه ليست نتاج قدح زناد عقولهم، بل نتاج دخان إيديولوجيا إخفاءِ مصالحهم المتناقضة مع مصلحة استعادةِ المجتمع لذاته، ومع تمرُّد هذا المجتمع على تأسُّنه وتعفُّنه ليتمكّن من وضع حدٍّ للطغيان من خلال إنتاج مؤسَّساته المدنيَّة القادرة على الرقابةِ والمحاسبةِ والمعاقَبةِ المؤسَّسةِ على الشرعية القانونيَّة والحقوقيَّة، انطلاقاً من مفهوم «المواطنة» بوصف هذا المفهوم تعبيراً عن الفرد المتلِكِ لِذاته ككيان حقوقيّ مستقلٍ ذي إرادة طوعيَّة حرّة.

والحقّ أنّ مصطلح «المجتمع المدنيّ» ما يزال يكتنفه اللبسُ والغموضُ كمفهوم نظريّ يشكِّل تجريداً نظرياً لسيرورة المجتمع الحديث عبر القرون، اقتصادياً واجتماعياً وسياسيّاً وثقافياً. ومردّ غموض هذا المصطلح في الخطاب العربيّ المعاصر يعود إلى حالة القَطْع، المؤسَّسَةِ على «الشرعيَّة الثوريَّة» في مواجهة «الشرعيَّة الدستوريَّة». وقد أسستْ لهذه الشرعيَّة الثوريَّة الأنظمةُ القوميةُ (الناصريَّة - البعث). ثم أسهمتِ الأحزابُ الشيوعيَّة في تقديم غطاءٍ نظريّ لها، من خلال استلهام نموذجٍ اشتراكيٍّ بيروقراطيٍّ شموليٍّ استبداديّ (هو النموذج السوڤياتيّ). وبدأتْ عمليّة وأد سيرورة المجتمع الأهليّ على طريق المجتمع المدنيّ منذ الستينيَّات في سوريا، من خلال مراهنةِ كلِّ القوى (البعثيَّة والناصريَّة والشيوعيَّة) على الشرعيَّة الثوريَّة الانقلابيَّة. وعليه، فإنَّ إيقاف السيرورة المدنيَّة للمجتمع يتحمَّل

مسؤوليَّتَها الجميعُ ـ بغضّ النظر عن حسن نواياهم ـ وذلك عندما اقتنعتْ كلُّ القوى الحيّة بأنَّ تلغي ذاتَها عبر الانقلاب على الديموقراطيَّة السياسيَّة باسم «ديموقراطيَّة اجتماعيَّة». ولكنْ سرعان ما تبيَّن، مع انهيار النموذج السوفياتيّ للاشتراكية، استحالةُ بناء ديموقراطيَّة اجتماعيَّة من دون ديموقراطيَّة سياسيَّة. وعلى هذا فإنَّ مصطلح «المجتمع المدنيّ» عاد لينبعث من جديد في الثمانينيَّات في العالم أجمع، وطالنا نحن العربَ الذين ننتمي إلى هذا العالم مكانياً على الأقل! ولهذا، فإنَّ أيَّ تأجيل لتحرير رقبة المجتمع المدنيّ وإطلاقِ سراحه لن يكون إلاَّ زمناً إضافياً نضيفه إلى اغترابنا عن التاريخ.

إنَّ المجتمع المدنيّ هو بداهةُ الوجود وقد انتقل من مرحلة الطبيعة إلى مرحلة الاجتماع، أيْ إلى مرحلة العمران البشريّ والسياسةِ المدنيَّة (بتعبير ابن خلدون). ومن صُلْب هذا المفهوم سيتولّد نسلٌ مفاهيميّ، يَنْتج عنه ويُشير إليه «العقدُ الاجتماعيُّ» في مواجهة نظرية «الحق الإلهيّ». وهذا الانقلاب المفاهيميّ هو معادِلٌ سياسيّ للانقلاب العقلانيّ الذي نَقَلَ مركزَ ثقل المعرفة البشريَّة من السماء إلى الأرض؛ أيْ أنَّ فكَّ الارتباط بين السماء والأرض سيَنْتُجُ عنه فصلُ السلطة الدينيَّة عن السلطة السياسيَّة وذلك من خلال «العلمانيَّة». وهذا الانتقال من المُطْلق إلى النسبيّ سيَنْتج عنه «الديموقراطيَّةُ» بوصفها ممارسةً سياسيَّةً للنسبيّ والمُمْكِن. وهو ما سيتطلَّب الاعترافَ بالفرد ذاتاً مستقلةً غائيةً فاعلةً عاقلةً، مالِكةً لحياتها وبدنها وذهنها. وامتلاكُ الفرد لذاته وعقله وذهنه سيَنْتج عنه ما يعادِلُه في حقل الممارسة المعرفيَّة، وأعني: حريةَ التعبير والتفكير التي ستتوِّج المبادرةَ الخلاّقة. والفرد الحرّ سيتوِّج مفهومَ «الاعتراض والمغايرة»، حيث الاختلافُ أصلُ الجدل، والجدلُ هو أصل الطبيعة وأصلُ التقدُّم والابتكار في المجتمع.

عن «الهجنة» و«الخصوصية»: أسئلة

بماذا تختلف السلطنة العثمانيَّة، في بنيتها السياسيَّة والإيديولوجيَّة والحقوقيَّة، عن دولة الحقّ الإلهيّ في العصور الوسطى الأوروبيَّة، حيث الحكمُ المطلق، واحتكارُ السلطة، والتصرُّفُ بمصائر المجتمع والبشر في الدنيا والآخرة، من خلال توحُّد الاستبداديْن السياسيّ والدينيّ؟ وإذا كانت البنية واحدة (لدى النظام العثمانيّ ودولة العصور الوسطى الأوروبيَّة)، فلماذا تكون الأطروحةُ المضادةُ هَجينةً وغزواً ثقافياً، عندما يواجِهُ الفكرُ التنويريُّ العربيُّ نظريةَ الحق الإلهيّ بالعقل الاجتماعيّ؛ ويواجِهُ الحكمَ المطلقَ بالشرعيَّة الدستوريَّة والتعدُّديةِ السياسيَّة وحريةِ الرأي والمعتقد؛ ويردّ على توحُّد السلطة السياسيَّة والدينيَّة بالعلمانيَّةِ وفصلِ الدين عن الدولة؛ ويواجِهُ الاستبدادَ بالديموقراطيَّة؛ ويواجه المجتمعَ الدينيّ (مجتمعَ المِلّة) بالمجتمع المدنيّ (مجتمع الأُمّة)؟

أليست مسيرتُنا منذ الاستقلال عن السلطنة العثمانيَّة هي مسيرةَ مجتمعٍ ـ لور صيرورةٍ دائبةٍ على طريق بناء مقوِّماته كمجتمع مدنيّ، على المستوى الفكريّ (عقلانيَّة ـ تحديث ـ تنوير) وعلى المستوى الثقافيّ (حريّة تعبير، تعدُّديَّة، حوار، نقد، عشرات الصحف والمجلات) وعلى المستوى السياسيّ (تعدُّديَّة حزبيَّة، برلمانات حقيقيَّة، نقابات، صراع سِلْميّ، تداوُل سلطة)، وعلى المستوى الأخلاقيّ (نزاهة النخبة السياسيَّة ونظافة اليد والاستقامة)؟

أليست هذه هي مسيرةَ مجتمعنا؟ أليست تلك هي مسيرة المجتمع المدنيّ؟

أترانا نستعير نماذجَ جاهزةً لخصوصيّتنا، أم نحن نستأنف مسيرةً توقفتْ وأُوقفتْ لأسباب موضوعيَّة وذاتيَّة؟ ألسنا نُحْيِي سيرةً موضوعيَّةً تمت القطيعةُ معها بإرادة طيبة ونوايا حسنة لمجموع ما كان يُسمَّى بالقوى التقدُّميَّة (البعثيَّة ـ الناصريَّة ـ الشيوعيَّة) باسم «الثورة»، ثمَّ تبيَّنتْ ضرورةُ مواجهتها نقدياً وبشجاعة؟

أليست «الخصوصيَّةُ»، والحالُ هذه، إلاَّ تأخُّرَنا التاريخيّ، تأخُّرَ السلطنة العثمانيَّة عن دخول المسرح الحقيقيّ للتاريخ كله، كما يعبِّر ماركس واصفاً المجتمعَ المدنيّ، الأمرُ الذي أدى إلى تأخُّرنا في النهوض؟ فهل غدا التأخُّرُ مزيةً نباهي بها الأممَ، بوصفها خاصاً عربيّاً؟

هل المجتمع المدنيّ، باختصار، إلاّ إخضاع الشؤون العامّة لرقابة الرأي العامّ، التي تتطلَّب بدورها قنواتٍ للرقابة، من خلال تعدُّد الأحزاب السياسيَّة وإطلاقِ حريَّة الصحافة؟ ومَنْ يخشى رقابةَ المجتمع المدنيّ سوى اللصوص والفاسدين، والذين أَخَذوا حقَّ الرقابة من المجتمع المتسلِّط عليه بالغلبةِ والشوكةِ ووضع كعبِ القدمِ في فم الناس لكي لا يتداعوا إلى المطالبة بالحقّ؟!

ماذا تبقَّى لنا من المشروع القوميّ العربيّ الوحدويّ على مستوى الأنظمة والدول والحكّام؟ هل تبقَّى من هذا المشروع سوى ما هو قارٌّ في ضمير الشعوب العربيَّة على المستوى الروحيّ والوجدانيّ والثقافيّ؟ لم يبقَ سوى المجتمع المدنيّ عنصراً موحِّداً للمجتمعات العربيَّة؛ وتلك مسألةٌ غاية في الأهميَّة والحساسيَّة بالنسبة إلينا، في سوريا، ولمصير علاقتنا بلبنان!

المجتمع المدنيّ **هو** القادر على تجاوز مفهوم «السيطرة القمعيَّة للمجتمع السياسيّ»، باتجاه «هيمنة الكتلة التاريخيَّة» وفق صياغات غرامشي، فكرياً وثقافياً وروحياً، حيث الاستجابةُ الطوعيةُ للبشر، وحيث الأفقُ الوحيدُ لخروج الفكر القوميّ العلمانيّ الديموقراطيّ من مأزقه التاريخيّ ولاستعادة زمام المبادرة.

فاسدون ومشبوهون أولئك الذين يَصِفون أنفسَهم بأنَّهم هم الوطنيُّون، وبأنَّ المجتمعَ المدنيَّ مشبوهٌ وخائن! أيّة مفارقة تاريخيَّة: أن يكون الحاكمُ وطنياً وأن يكون شعبُه خائناً! مَنْ يُثبت اليوم أنَّه مع الانتفاضة الفلسطينيَّة البطلة، التي هي المَدْخَلُ إلى حريّة فلسطين وحريّتنا نحن: أهي الشعوبُ التي تملأ ساحاتِ المجتمع المدنيّ... أم الحكّام «العاقلون الحكماء» الداعون إلى «حقن الدماء وضبطِ النفس» من قِبل الجنرالات والأطفال على حدّ سواء؟!

وعلى هذا، كان لنا في هذا السياق أن نَهْمس في أذن فلاسفة «وطنيَّة الحاكم وخيانة الشعب» أن يعودوا إلى التاريخ البشريّ والإنسانيّ. وإنْ فعلوا فلن يَخْرجوا إلاَّ بهذه النتيجة: من السهل أن تشتري حاكماً، قائداً، أميراً، ملكاً، سلطةً؛ ولكنّ التاريخ لن يقدِّم مثلاً واحداً على إمكانية شراء أمَّة!

عودة إلى الوثيقة/صدى وتفاعل

ـ **إنّ الوثيقة** تَحْمل أطيافاً متماوجةً بين التأصيل النظريّ والتحليل السياسيّ. وهي، من ثمّ، تحدِّد المهامَّ انطلاقاً من أنَّ الحامل الاجتماعيّ **لهذه** المطالب البرنامجيّة هو المجتمعُ **نفسُه، بعد** أنْ غدا «طبقةً ثالثةً»... كالمجتمع الفرنسيّ قَبْل الثورة الفرنسيَّة، الذي كان هو الثالثَ المرفوعَ بين طبقة النبلاء وطبقةِ الإكليروس. أما الطغمتان اللتان تجعلان من المجتمع السوريّ ثالثاً مرفوعاً، فهما اللِّصْقراطيةُ المدنيَّةُ (شكلاً) والأتوقراطيةُ العسكريَّةُ (فعلاً)، إذ نسبتُهما تساوي ٥٪ من السكان ولكنَّهما تحوز ما يعادلُ ٩٥٪ من الدخل الوطنيّ... في مقابل ٩٥٪ من السكان لا يحوزون إلا ٥٪ من الدخل الوطنيّ!

ـ لقد تمّ توزيع الوثيقة بعد عدد من الجلسات الحواريَّة، بهدف التوجُّه نحو المثقفين، بعد أن تمّ الاتفاقُ على توسيع المفهوم الاصطلاحيّ لمفهوم «المثقف»: من مُنْتِج للثقافة بشتّى تجلّياتها الفكريّة والأدبيَّة والفنيَّة... إلى التحديد السوسيولوجيّ للمثقف، بوصفه يَحْمل حداً ضرورياً من التعليم يتيح له ثقافةً تؤهِّله الاهتمامَ بالشأن العام، ومن ثم الانخراطَ فيه، بهدف تفعيل قوى النخبة بعد عشرات السنين من العزوف والانكفاء والتكور السلبيّ على ذاتٍ واهنةٍ، قلقةٍ، سوداويَّةٍ، ضجرةٍ، متأفِّفةٍ، مهزومةٍ، شكّاكةٍ بقدرتها وقدرةِ مجتمعاتها على اجتراحِ أيِّ فعلٍ سوى الهزيمة المستمرة والدائمة.

ـ لقد كان مفاجأةً لنا أن نرى كلَّ هذا الإقبال على الوثيقة، قراءةً، وحواراً، وتوقيعاً. وهو ما يعبِّر عن عمق شعور المجتمع بحاجته إلى استعادة مجتمعيته وإنسانيَّته وكرامته، إذ تلوح له تباشيرُ الإفراج عنه وإطلاقِ سراحه.

هذا الإقبال الحواريّ المتفاعل أدى إلى إعادة النظر في الوثيقة استجابةً لآراء أطرافٍ وجماعاتٍ وأفراد، واحتراماً لآرائها حيناً ومشاعرها حيناً آخر، أو احتراماً لكلا الأمرين معاً، رغم أنَّ الوثيقة لم تكن معنيّةً بهذه الحسابات الحزبيَّة لأنَّها ليست وثيقة حزبيَّة، بل مداخلةٌ فكريَّةٌ عن واقع سياسيٍّ واجتماعيٍّ وثقافيّ. وإذا صحّ التعبير، فإنَّ الوثيقة مقالٌ جماعيٌّ نظريّ ـ سياسيّ مكثَّف، كُتِبَ بلغةٍ هي مزيج من العقل والوجدان، أو من الفكر والعاطفة. وكان يَطْمح إلى امتلاك الواقع والمجتمع السوريّ مفاهيمياً، لكنْ عبر بوّابة الإحساس والانفعال الوطنيّ والقوميّ الصادق، كما كان يَنْصح غرامشي دائماً؛ إذْ لا معنى لطرح مشكلة الوطن معرفياً دون الإحساسِ العميق والانفعالِ الصادق بمآسيه ومآلاته ومصائره.

ـ وأخيراً، لا نريد الدخول في تفاصيل «التهويشات» التي رافقتْ تداوُلَ الوثيقة، حواراً وتوقيعاً، لكيْ لا نزيد التشويشَ تشويشاً، ولكي لا نضيفَ رصيداً جديداً إلى جعبة المشوِّشين أفراداً أو جهاتٍ أو أجهزةً.

سنكتفي بالقول: إنَّ الوثيقة، التي صدرتْ باسم الألف مثقف، صحيحةٌ نصاً، غير أنَّها زائفةٌ ومنتَحَلةٌ نَسَباً، لأسبابٍ ذاتيَّةٍ تتعلَّق بمُعْلِنِها، أو بالتواطؤ مع بعض الجهات. وهي وثيقةٌ أنتجتْها مجموعةٌ من المثقفين، لكنَّها سرعان ما أعادت إنتاجَها ذاتياً، إذ شكلتْ سقفاً لهم للانضواء والالتقاء والالتفاف تحت صيغتها لتشكِّل منبراً حوارياً مباشراً مع المجتمع، من دون أيّ وسيط. فهي بذلك موجَّهة إلى المجتمع، وإليه تعود، ولا علاقةَ لها بأيَّة سلطةٍ مرجعيَّةٍ خارجيَّة، سوى مرجعيَّة الموقف الثقافيّ والفكريّ والأخلاقيّ الضميريّ المستقلّ لأعضاء لجنتها التأسيسيَّة؛ ومبدؤها الرئيسيُّ: نزْعُ العنف عن العلاقات السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، تحت شعار أعلنه الراحل إلياس مرقص: «كفانا ممارسةُ السياسة حرباً».

حلب